مجلس الوزراء في اجتماعه أمس يوافق على:

تشكيل لجنة وزارية ولجان فنية للإشراف على إجراءات حصاد مياه الأمطار والسيول

إعتماد قرض لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع الأشغال العامة

صنعاء / سبأ :

اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور على تقرير اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن متطلبات حصاد مياه الأمطار والسيول والاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية للأحواض المختلفة ولأغراض الزراعة و ري الأشجار و زيادة المساحات الخضراء و أعمال التشجير في مختلف المحافظات التي تشهد هطول الأمطار وتعاني من شحة في الموارد المائية.

ووافق المجلس بهذا الخصوص على مقترح اللجنة بشأن تشكيل لجنة وزارية عليا دائمة للتنسيق والإشراف على كافة الإجراءات التي تستهدف حصاد مياه الأمطار و إدارة المساقط المائية وحماية المدن من أضرار السيول ، وعلى أن تتولى اللجنة مراجعة الخطط و المشاريع التنفيذية المتعلقة بهذا المجال والإشراف العام على تنفيذها و العمل على تسيير المشاريع ، و توفير التمويل اللازم للتنفيذ بالتنسيق مع الجهات المختصة المحلية والجهات المانحة.

وأقر المجلس إنشاء لجان فنية أساسية مساعدة للجنة العليا في أمانة العاصمة و المحافظات بحسب الأولويات وبحيث تتولى اللجان حصر ومراجعة كافة الدراسات وأعمال التنفيذ للمشاريع ذات الصلة بحصاد مياه الأمطار والسيول في الجهات المختصة وعمل تقرير شامل حول السياسة التي سيتم إتباعها للتنسيق بين الجهود المبذولة بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة في تحسين مساقط المياه وحصاد المياه وحماية المدن من كوارث السيول.

ووافق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة بتاريخ 6 سبتمبر 2007م بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية لتمويل مشروع الأشغال العامة (المرحلة الثالثة) بمبلغ احد عشر مليون دولار أمريكي .

ويهدف المشروع الذي تبلغ الكلفة الإجمالية لمرحلته الثالثة 197 مليونا و805 آلاف دولار ، إلى تنفيذ سياسة الحكومة في رفع مستوى معيشة الفئات في المجتمع من خلال توفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع خدمية مختلفة في جميع محافظات الجمهورية ، بالإضافة إلى دعم صغار المقاولين و الاستشاريين المحليين وتشجيع مشاركة القطاع الخاص و السلطات و المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المشاريع.

وأحال المجلس مشروع اتفاقية القرض إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة عليها.

جدير بالذكر أن مشروع الأشغال قد تمكن خلال المرحلتين الأولى والثانية من نشاطه من انجاز أكثر من 2200 مشروع في قطاعات الصحة العامة و الزراعة و المياه و التعليم وغيرها من مشاريع التخفيف من الفقر.

ووافق المجلس على مجموعة من المناقصات التنموية و الخدمية بمبلغ يصل إلى نحو ملياري ريال حيث وافق المجلس على مناقصة مشروع توريد وتركيب محطة توليد بقدرة (sm.w) لمنطقة مأرب بمبلغ إجمالي قدره أربعة ملايين و744 ألفاً و845 دولاراً أمريكياً شاملاً أجور الشحن والضرائب القانونية بتمويل حكومي .

ويهدف المشروع إلى توريد وتركيب وتشغيل محطة توليد كهربائية تتكون من ثلاث وحدات بقدرة موقعيه إجمالية خمسة ميجاوات بقوة ألف دوره في الدقيقة مع كافة الملحقات .

ووافق المجلس على مناقصة مشروع الخدمات الاستشارية لمشروع المستشفى التعليمي ومركز السرطان بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بمبلغ إجمالي قدره مليون و346 ألفاً و900 دولار أمريكي .

ويشمل المشروع على إعداد التصاميم و التأهيل المسبق للمقاولين و الإشراف على تنفيذ مشروع المستشفى بتمويل سعودي .

ووافق المجلس على مناقصة مشروع الخدمات الإستشارية للتأهيل وتحليل العطاءات و الإشراف على تنفيذ كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة تعز بمبلغ إجمالي 388 ألفاً و500 دولار أمريكي بتمويل سعودي وعلى مناقصة تقديم الخدمات الإستشارية لمشروع مسح التحويلات النقدية المشروطة للطالبات بمبلغ إجمالي 396 ألفاً و4 دولارات بتمويل الحكومة والبنك الدولي .

ويتكون المشروع من التدريب على المحاسبة وتنفيذ المسوحات الأساسية (المسح المنزلي ، والمجتمعي و المدرسي)عبر عينات عشوائية وكذا التحقق من المعلومات و المدخلات .

ووافق المجلس على مناقصة مشروع المبنى الرئيس للهيئة العامة للشئون البحرية بصنعاء بمبلغ إجمالي قدره 502 مليون و963 ألفاً و457 ريالاً بتمويل حكومي .

ويتكون المشروع من المبنى الرئيس بعدد خمسة ادوار بالإضافة إلى الدور الأرضي بمساحة إجمالية قدرها أربعة آلاف و380 متراً مربعاً وكذا تجهيز الموقع وهدم المبنى الحالي ونقل المخلفات وتشييد السور إلى جانب الخدمات و الأعمال المرافقة . وقد شدد المجلس على جميع الجهات صاحبة تلك المشاريع أخذ الضمانات الكافية قبل توقيع العقود و التأكد من الالتزام الكامل بالتوريد والتركيب والتشغيل والتنفيذ وفقاً للمواصفات الفنية والشروط العامة والخاصة المحددة في وثائق المناقصات وفي الفترة الزمنية المحددة لكل مشروع على حدة.

بدء اجتماعات وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي

على هامش اجتماعات الدورة

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تبحث مع الجالية تعزيز فرص توظيف اليمنيين

أمة الرزاق علي حمد

الرياض / سبأ :

بدأت أمس الثلاثاء في الرياض اجتماعات الدورة الـ 24 لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي بمشاركة الجمهورية اليمنية بوفد ترأسه الدكتورة امة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي الجلسة الافتتاحية ألقى عدد من الكلمات من قبل وزير العمل السعودي رئيس الدورة الدكتور غازي بن عبد الرحمن القصيبي ووزير العمل الإماراتي رئيس الدورة السابقة الدكتور علي عبد الرحمن بن عبد الله الكعبي والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ألقاها نيابة عنه الدكتور عبد الله الهاشم لشؤون الإنسان والبيئة.

وقد أشارت الكلمات إلى أهمية القضايا والموضوعات العمالية المطروحة أمام الدورة كونها تكتسب أهمية كبيرة في ظل متغيرات ومستجدات محلية وإقليمية ودولية عديدة .. كما أشارت الكلمات إلى أن هذه الدورة تأتي كأول دورة بعد ان تم فصل اجتماعات وزراء العمل عن اجتماعات وزراء الشئون الاجتماعية من اجل ترشيد ودعم الجهود لمزيد من الانجازات في القطاعين.

ولفتت الكلمات إلى أن هناك أكثر من عشرة ملايين عامل آسيوي يعملون في دول الخليج تتجاوز تحويلاتهم الـ30 مليار دولار سنويا.. مؤكدة على ضرورة أن تتفهم الدول الآسيوية المرسلة للعمالة إلى الخليج الأهداف والغايات التي تتبناها دول مجلس التعاون لإيجاد برامج عمل لمواطنيها وتطبيق برامج الإحلال والتوطين أسوة بما تقوم به كل دول العالم لمحاربة البطالة وتحفيز المواطنين للانخراط في سوق العمل.

وأكدت الكلمات أن العمالة التي يتم استقبالها للعمل في دول مجلس التعاون هي عمالة مؤقتة وليست عمالة مهاجرة ودائمة حيث إنها لا تترك دولها بغرض الهجرة والاستقرار في دول أخرى وإنما تأتي بعقود مؤقتة لأداء مهام وأعمال محددة وتعود بعد انتهائها إلى وطنها وفق إجراءات تتم بين الدول المرسلة للعمالة والمستقبلة لها.

هذا وستناقش الدورة الـ24 لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي جملة من المواضيع المتعلقة بتفعيل وتسريع الإجراءات التنفيذية لقرارات المجلس بشأن زيادة فرص العمل وتوظيف العمالة الوطنية والحد من العمالة الأجنبية في دول المجلس والتأكيد على تطوير نظام معلومات سوق العمل وسياسات الأجور وحوافز التوظيف وتنمية وتنظيم الموارد البشرية.

حضر الجلسة الافتتاحية الإخوة محمد أحمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية ومحمد علي محسن الأحول سفير اليمن لدى المملكة .

بعد ذلك بدأت جلسات عمل الدورة الـ 24 لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي حيث تم فصل اجتماعات وزراء العمل في اجتماع خاص بهم والاتفاق على عقد اجتماع وزراء الشؤون الاجتماعية في وقت لاحق اليوم –أمس– بعد أن كانت الاجتماعات حتى الدورة السابقة الـ 23 مشتركة لكل من وزراء العمل والشئون الاجتماعية كما تم في جلسة العمل الأولى لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون تعيين سالم بن علي المهيري من دولة الإمارات العربية المتحدة مديرا عاما للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس خلفا للمدير العام السابق عثمان بن عبد الله التويجري الذي انتهت فترة عمله في المجلس.

كما تم في الجلسة الافتتاحية تكريم شركات القطاع الخاص في دول الخليج واليمن والتي قدمت تجارب ناجحة في توطين العمالة الوطنية تشجيعا لها على جهودها في توطين العمالة الوطنية حيث تم تكريم مجمع هائل سعيد في محافظة حضرموت حيث استلم الدرع وشهادة التقدير أسامة عبد الرحمن هائل.

التأكيد على ضرورة التأهيل من أجل المنافسة في سوق العمل

كما تم تكريم شركة البحر الأحمر للمنظفات حيث استلم الدروع وشهادة التقدير عبد الوهاب الحاشدي .. كما استلمت الشركات الخليجية الخاصة التي قدمت تجارب ناجحة في توطين العمالة الوطنية في دولها دروع التكريم والشهادات التقديرية.

من ناحية ثانية التقت الدكتورة امة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل مساء أول من أمس على هامش اجتماعات الدورة الـ 24 لمجلس وزراء أمس الثلاثاء قيادات الجالية اليمنية في الرياض بحضور محمد علي محسن الأحول سفير اليمن لدى المملكة وعلي صالح عبد الله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وجرى خلال اللقاء مناقشة أوضاع أبناء الجالية اليمنية وهمومهم في المملكة وكيفية استفادتهم في أطار الإجراءات التنفيذية لقرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي والخاصة بزيادة فرص العمل وتوظيف العمالة والحد من العمالة الأجنبية في دول المجلس ومنها المملكة العربية السعودية باعتبار الجمهورية اليمنية عضوا في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون .

وجرى التأكيد خلال اللقاء على ضرورة الاستفادة من فرص العمل في المملكة فيما يتعلق بالعمالة المؤهلة والمدربة وخاصة خريجي الجامعات والتخصصات العلمية المطلوبة لسوق العمل .

وأكدت الدكتورة حمد أن قضايا العمالة اليمنية في المملكة وبقية دول الخليج تحتل الصدارة في أطار النقاشات والمداولات خلال اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي وطالبت أبناء الجالية اليمنية في المملكة بضرورة تأهيل أنفسهم ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل الذي يتطلب كفاءات عملية مدربة ومؤهلة .. مشيرة إلى أن بلادنا تعمل على مواءمة قوانينها ومنها قانون العمل والعمال لتواكب تشريعات العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتحدث في اللقاء محمد علي محسن الأحول سفير اليمن في الرياض حول أهمية الاستفادة القصوى من عضوية اليمن في مجلس وزراء الشئون الاجتماعية والعمل لدول مجلس التعاون من خلال الحصول على تسهيلات ومميزات وخصوصاً فيما يتعلق بفرص العمل للكفاءات اليمنية المدربة وإعطائها الأولوية في سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي .

حضر اللقاء الاخوة طة الحميري رئيس الجالية اليمنية في المملكة وعمر البطاطي نائب رئيس الجالية وحسين باهميل الأمين العام للجالية وأعضاء قيادة الجالية .

وكيل مصلحة الجمارك: الإعفاءات الجمركية تمثل إحدى المشاكل المتعلقة بالتهريب

قيمة الواردات المعفاة بلغت العام المنصرم حوالي 367 مليار ريال

صنعاء / سبأ :

كشف وكيل مصلحة الجمارك الدكتور لطف بركات عن إجراءات قانونية جديدة لمواجهة الزيادة المطردة التي تعاني منها المصلحة في الإعفاءات الجمركية للمؤسسات والهيئات الحكومية المشمولة باتفاقات الإعفاءات كالشركات النفطية والغازية و الشركات الاستثمارية التي تخضع لقانون الاستثمار .

وأوضح بركات في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن التوجهات الجديدة التي بدأتها المصلحة لمعالجة هذه الظاهرة شملت إجراء بعض التعديلات في قانون الجمارك بما يتناسب مع المتغيرات في العمل الجمركي من طريق إلغاء الإعفاءات الجمركية و تسهيل العمل الجمركي وإنشاء إدارة معاينة المخاطر والتنسيق مع ما تم تطبيقه في تخفيض التعريفة الجمركية الذي تضمنه قانون التعريفة الجمركية الصادر في عام 2005م والذي كان أحد الأسباب الرئيسية في خفض التعرفه .

وأعرب عن الأمل في أن يعمل مجلس النواب على إلغاء الإعفاءات المتعلقة بالجهات الحكومية والمؤسسية عدا الإعفاءات المتعلقة بالشركات المشمولة بقانون الاستثمار وإعفاءات المهمات العسكرية والأمنية والدبلوماسيين والهبات والمساعدات والإعفاءات المتعلقة بالاتفاقيات ذات الصلة بالشركات النفطية والغازية.

وأكد أن الإعفاءات الجمركية تمثل إحدى المشاكل المتعلقة بالتهريب وأن المصلحة تأمل من خلال تقليص هذه الإعفاءات أن يكون هناك نقلة نوعية في العمل الجمركي وسد باب من أبواب التلاعبات والاختلاسات في المال العام.

وفيما يتعلق بالإعفاءات الممنوحة للشركات النفطية والجمركية قال وكيل مصلحة الجمارك " أن دور مصلحة الجمارك في هذا الجانب هو تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة والشركات النفطية وأن الجهة المعنية بقضية الرقابة على ما تستورده هذه الشركات من مواد هي الهيئة العامة للاستكشاف عن النفط ".

وأضاف " نحن لا نعفي إلا بعد أن توافق الهيئة العامة للاستكشافات النفطية على قائمة المواد التي تستوردها الشركات النفطية والغازية وفيما يتعلق باستحقاق هذه المواد من عدمه مشيرا إلى أن مصلحة الجمارك لا تقرر ذلك بل أنها تتكل في ذلك على الجهة المعنية وصاحبة الشأن في الرقابة على هذه المواد و هي الهيئة باعتبارها الجهة المخولة وفق القانون.

وتابع " الطلبات التي تأتي من الشركات بالإعفاء فنحن ننفذها ولا يمكن للمصلحة الامتناع عن تقديم الإعفاءات للشركات النفطية كون المواد التي تستوردها تتعلق بنشاطها كشركة تعمل في مجال النفط والغاز في اليمن" .

وعند سؤال بركات عن الإعفاءات التي تمنح للمشاريع الوهمية أجاب : " ان قانون الاستثمار يحدد آليات الرقابة على المشاريع وهناك تنسيق مع هيئة الاستثمار لتنفيذ حملة تفتيش على العديد من المشاريع خلال الفترة القادمة للتأكد من صحتها والعمل على وقف أي مشروع وهمي" .

ولفت إلى أن قانون الاستثمار يعطي الهيئة حق الرقابة على هذه المشاريع وأن مصلحة الجمارك تمنح الإعفاء بمجرد صدور استمارة إعفاء من الهيئة العامة للاستثمار.

وكان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قد حذر من التزايد الطردي لظاهرة الإعفاءات الجمركية بشقيها النهائي والمؤقت، والتي طاولت جهات حكومية ذات طابع رأسمالي واستثماري وتمتلك رصيداً هائلاً من الإيرادات، مما يتسبب في خسارة خزينة الدولة عشرات المليارات من الريالات سنوياً .

وأنتقد التقرير الصادر أخيرا عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عملية التوسع في منح الإعفاءات الجمركية للشركات النفطية سنويا، سواء ما يتعلق بالشركات النفطية أم مقاولي الباطن أو الإعفاءات الخاصة بالمشاريع الحكومية والاستثمارية وما يصاحبه من غياب الحد الأدنى من إجراءات الرقابة، وكذا ضعف إجراءات الضبط الداخلي على نحو يسمح بالمغالاة في تحديد احتياجات الشركات النفطية دون وجه حق والتصرف في المواد والسلع المعفاة بعيدا عن الأغراض المخصصة لها.

وأوضح " إن الحكومة تكبدت العام الماضي ملايين الدولارات جراء الإعفاءات الجمركية للشركات النفطية العاملة في اليمن وكذا الإعفاءات الجمركية النفطية الاستثمارية،والضريبية لمشاريع استثمارية وهمية إلى الإعفاءات الحكومية والتعويضات والغرامات .

مبينا ان قيمة الواردات المعفاة من مصلحة الجمارك وتحت نظام السماح المؤقت بلغت نهاية العام الماضي حوالي 367 مليار ريال .

يشار إلى أن مكتب الاستشارات الدولية البريطاني (دبليو إس بي)كان طالب في دراسته المتعلقة بمشروع البناء والهيكلة لمصلحة الجمارك وزارة المالية بدراسة المقترح المقدم من مصلحة الجمارك المتعلق بتخفيض الإعفاءات بنسبة 50 في المئة .

تشكيل لجنة ثلاثية للنظر في شكوى مستوردي المبيدات الزراعية

صنعاء / متابعات :

شكلت الحكومة لجنة ثلاثية تضم وزارتي الزراعة والري و الصناعة والتجارة والغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة لدراسة الشكوى المقدمة من مستوردي المبيدات الزراعية ضد الإجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة والري حول منع دخول المبيدات وتنظيم عملية استيرادها .

وذكرت مصادر مطلعة في تصريح نشره موقع صحيفة"26 سبتمبرنت" الإلكتروني إن اللجنة ستدرس قانونية الإجراءات التي تتخذها وزارة الزراعة وانطباق الأصناف المحظورة من المبيدات مع لائحة القانون التي تمنع دخول الأصناف المركبة والمجهولة المصدر بالإضافة إلى الأصناف الممنوعة عالميا .

وأشارت المصادر إن قرار تشكيل اللجنة جاء بعد اجتماع برئاسة رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وضم وزارة الزراعة والري وممثلين عن المستوردين .

وأكدت المصادر ان تفعيل القانون الجديد قلص عدد المبيدات التي كانت متداولة في اليمن من حوالي 1020 صنف إلى 300 صنف تقريبا ويشترط دخول المبيدات المنتجة من الشركات المصنعة والمنتجة للمادة الفعالة ، وانه تم صياغة القانون بعد دراسة القوانين المعمول بها في عدد من الدول العربية وبما ضمن حماية البيئة والإنسان في اليمن .

وكانت وزارة الزراعة والري قد أعادت تصدير 474 طنا من المبيدات الزراعية الخطيرة المحظورة دوليا والممنوع دخولها إلى اليمن منذ بداية العام الحالي 2007م حتى منتصف سبتمبر الماضي كما ضبطت فرق التفتيش في الأسواق التي شملت عدداً من المحافظات 1.4 من المبيدات المحظورة والمنتهية خلال نفس الفترة .